

Distr.: General
20 December 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والستون

٢٢-١١ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة

تقرير الأمين العام

موجز

يُدرس، في هذا التقرير، إسهام نظم الحماية الاجتماعية، والخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. ويُبرز التقرير إمكانيات العمل المنسق من خلال المجالات الثلاثة كافة من أجل إعمال حقوق النساء والفتيات في كل مراحل دورة الحياة عن طريق توفير وقتهن ودعم تنقلهن وتعزيز وصولهن إلى الفرص الاقتصادية وتعزيز قدرتهن على مواجهة الصدمات. ومع أن ثمة تقدماً كبيراً قد أُحرز في هذه المجالات في العقود الأخيرة، يُسلط الضوء على الثغرات وأوجه التحيز الجنساني المستمرة وتُقدّم اقتراحات بشأن كيفية تصحيح هذا الوضع. كما يُسلط الضوء على حالة فئات النساء والفتيات اللاتي يتضررن بصفة خاصة من الإقصاء والتهميش، وذلك بسبب أشكال التمييز المتعددة والمتداخلة. ويتضمن التقرير دعوات إلى المزيد من المشاركة والمساءلة ومستويات التمويل المطلوبة بغية ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. ويُختتم التقرير بتوصيات مقدّمة إلى لجنة وضع المرأة لكي تنظر فيها.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* E/CN.6/2019/1

150119 100119 18-22501 (A)



أولا - مقدمة

١ - ستنظر الدورة الثالثة والستون للجنة وضع المرأة في عام ٢٠١٩، وفقا لبرنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات (٢٠١٧ - ٢٠١٩)، في نظم الحماية الاجتماعية، وفرص الاستفادة من الخدمات العامة، والبنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة باعتباره موضوعها ذا الأولوية. ويربط التقرير الحالي هذا الموضوع بحقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقات دولية أخرى. ويشمل ذلك حقها في العمل وحقوقها في مكان العمل، وحقها في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق، وفي الصحة، والتعليم، ومياه الشرب المأمونة، وخدمات الصرف الصحي. ويتوقف إعمال هذه الحقوق بشكل حاسم على توافر الخدمات والبنى التحتية ذات الصلة وسبل الوصول إليها ويُسر تكلفتها وجودتها، فضلا عن التغطية العالمية للحماية الاجتماعية وملاءمتها.

٢ - وتعد نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة جزءا لا يتجزأ من تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. واستجابة للالتزام الشامل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات المُجسّد في روح خطة عام ٢٠٣٠، فيجب أن يُوجّه توفيرها أيضا نحو تحويل علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل. ويتطلب الالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب، بدوره، القيام على سبيل الأولوية بمعالجة احتياجات وحقوق النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز.

٣ - ويرد، في الغاية ٥-٤ من أهداف التنمية المستدامة، إقرار صريح بأهمية الخدمات العامة والبنى التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية في الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وتقديرها. وفي جميع أنحاء العالم، تضطلع النساء والفتيات على نحو غير متناسب بتلك الأعمال. وهي سند للأسر والمجتمعات والاقتصادات، ولكنها لا تزال تُحظى بدعم ضعيف. ونتيجة لذلك، تواجه النساء والفتيات قيودا تُعيق إعمال حقوقهن في التعليم والعمالة والمشاركة والترفيه والراحة. ويعد الاستثمار في المجالات الثلاثة بالغ الأهمية لتوفير وقتهن ودعم قدرتهن على التنقل وسبل وصولهن إلى الفرص الاقتصادية. ويمكن لزيادة اتساق السياسات في المجالات الثلاثة أن تؤدي إلى أوجه تآزر قوية، على نحو يُحسّن أداءفرادى السياسات ويعالج حقوق واحتياجات النساء والفتيات بطريقة شاملة.

٤ - وتمشيا مع الالتزامات الدولية القائمة، يجب أن تصون السياسات سبل حصول النساء والفتيات على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة، مع ضمان تحويل تصميمها وتنفيذها على نحو يحول دون التمييز ويدعم تمكين النساء والفتيات. ويجب إيلاء اهتمام وثيق للمخاطر المتميزة جنسانيا التي تتعرض لها النساء والفتيات طوال دورة حياتهن والطرق التي يتقاطع بها نوع الجنس مع غيره من أوجه عدم المساواة، بما في ذلك ما يقوم منها على أساس السن، والدخل، والموقع الجغرافي، والانتماء العرقي والإثني، والصحة أو الوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والميل الجنسي والهوية الجنسية، ضمن أمور أخرى. كما يجب الاستثمار في المجالات الثلاثة بغية تعزيز تكافؤ فرص حصول المرأة على العمل اللائق. وتتيح الخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة فرصا هامة ليس لإيجاد فرص العمل فحسب، بل أيضا لمعالجة الفصل المهني القائم على نوع الجنس والفجوات في الأجور بين الجنسين. وتتركز النساء

العاملات في الخطوط الأمامية في مجالات الصحة والتعليم وخدمات الرعاية، على سبيل المثال، في حين أن الرجل لا يزال مهيمنا في قطاعات المياه والطاقة والنقل، وكذلك على مستويات القيادة وصنع القرار.

٥ - ويستند هذا التقرير إلى النتائج التي توصل إليها اجتماع فريق الخبراء المعني بالموضوع ذي الأولوية، والذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وانعقد في نيويورك في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. كما يستند التقرير إلى البحوث والبيانات الحديثة العهد الواردة من كيانات الأمم المتحدة ومصادر أخرى.

ثانياً - عالم تحقّقه المخاطر والشكوك

٦ - تعد نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة عناصر بالغة الأهمية للتخفيف من حدة المخاطر وبلورة القدرة على الصمود في وجه التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والديموغرافية. ورغم أن معدلات الفقر في العالم قد انخفضت، فقد كان التقدم متفاوتاً في جميع المناطق. وفي عام ٢٠١٥، كان ٧٣٦ مليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر مدقع، وثمة أدلة على أن وتيرة الحد من الفقر آخذة في التباطؤ^(١). ولا يزال الاقتصاد العالمي غير مستقر بعد ما يقرب من عقد من الأزمة والركود وما تلاهما من تدابير تقشف. ولا تزال السياسات الاقتصادية السائدة تعمق عدم المساواة وتدفع الناس إلى المزيد من التخلف عن الركب. ويقوض تغير المناخ والتدهور البيئي سبل عيش الملايين من النساء والرجال، ولا سيما في العالم النامي. وفي بعض السياقات، يتوسّع نطاق السياسات القائمة على الخوف والإقصاء، والتي تؤجج النزاعات وعدم الاستقرار. ويتسرّد ملايين الأشخاص قسراً بسبب النزاعات العنيفة والكوارث الإنسانية. وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥، زاد عدد المهاجرين على الصعيد الدولي بما نسبته ٤١ في المائة، ليلعب ٢٤٤ مليوناً. وزهاء النصف هم من النساء والفتيات (انظر A/70/59) اللاتي كثيراً ما لا تبيّن لهن سبل الحصول على الخدمات الأساسية عند التنقل وغالباً ما ينحصر عملهن في قطاعات منخفضة الأجر بحد أدنى من التغطية بالحماية الاجتماعية أو دون أي تغطية.

٧ - وقد أوجدت التغيرات البعيدة المدى في عالم العمل تحديات جديدة، وفاقمت المخاطر، في بعض الحالات، على نحو ما ناقشته اللجنة في عام ٢٠١٨ (انظر E/CN.6/2017/3 و E/2018/27). وفي العديد من السياقات، قد تراجعت فرص التفاوض الجماعي وأنظمة سوق العمل، وكان النمو في الأجر الحقيقية بطيئاً ومتخلفاً عن الزيادة في إنتاجية العمل^(٢). ويسّرت التحولات التكنولوجية، بما في ذلك التشغيل الآلي والرقمنة، أشكالاً جديدة من العمل. غير أنه ثمة شواغل ماثرة أن أوجه التقدم التكنولوجي ستعمّق التفاوت فيما بين البلدان وداخلها في ظل التشغيل الآلي للوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة، في حين أن الوظائف الجديدة لا تزال غير ميسورة المنال لمن هم في قاع هرم العمالة.

٨ - وفي حين أن ذلك يؤثر على جميع العمال، تتعرض النساء بصفة خاصة للمعاناة من الآثار السلبية لهذه الاتجاهات، حيث يواجهن المزيد من الضغط على أجورهن المتدنية بالفعل. وفي الوقت الراهن، تكسب ٧٤٠ مليون امرأة عيشهن في الاقتصاد غير النظامي. وفي البلدان المنخفضة الدخل،

(١) World Bank, *Poverty and Shared Prosperity 2018: Piecing Together the Poverty Puzzle* (Washington, D.C., 2018)

(٢) International Labour Organization (ILO), *Global Wage Report 2018/2019: What Lies behind Gender Pay*

.Gaps (Geneva, 2018)

تعمل ٩٢ في المائة من النساء بصورة غير رسمية، مقارنة بـ ٨٧,٥ في المائة للرجال^(٣). وفي الاقتصاد غير الرسمي، تشغل المرأة في كثير من الأحيان أقل الوظائف أجرا وأدناها أمانا، وذلك، على سبيل المثال، كعاملات في المنازل أو كمساهمات في أعمال أسرية حيث يعملن دون أجر مباشر في الأعمال التجارية أو المزارع الأسرية. والعمال غير النظاميين، بحكم التعريف، يحصلون على حماية اجتماعية محدودة جدا أو لا يحصلون على أي حماية. وسبيل وصولهم إلى الخدمات العامة والبنى التحتية محدود في كثير من الأحيان، مما يعوق إنتاجيتهم وقدرتهم على الكسب.

٩ - كما تشهد الهياكل الديموغرافية وهياكل الأسر المعيشية تغيرات كبيرة. والبلدان النامية التي لديها فئات سكانية شابة متزايدة العدد لا تتمكن دائما من الاستفادة الكاملة من إمكانات العائد الديموغرافي لأن شرائح كبيرة من الشباب لا يمكنها العثور على عمل والحصول على دخل كاف، وتتأثر الشباب بوجه خاص بالبطالة (انظر E/CN.6/2017/3). وفي الوقت نفسه، تزايد شيخوخة السكان سريعا، بما في ذلك في البلدان النامية. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن ترتفع نسبة الأشخاص الذين يبلغ عمرهم ٦٠ سنة فما فوق من ٨,٢ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ١٣,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠ وإلى ١٦,٤ في المائة في عام ٢٠٣٠^(٤). ويفوق عدد النساء عدد الرجال في الأعمار المتقدمة، ويُرجح أن تكون المسنات هن مقدمات الرعاية غير المدفوعة الأجر للأزواج والعُشراء المسنين وللأصدقاء والأحفاد، في حين يواجهن المزيد من انعدام الأمن في الدخل وسبل العيش^(٥).

ثالثا - الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة

١٠ - تترايط الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة ترابطا وثيقا. وتعد التحويلات النقدية عنصرا يزيد انتشاره في نظم الحماية الاجتماعية، على سبيل المثال، ولكنها كثيرا ما تُستخدم أيضا لتعزيز الوصول إلى الخدمات العامة. ويعتبر التعليم على نطاق واسع خدمة عامة، ولكنه لا يمكن أن يؤدي دوره دون بنى تحتية مادية ملائمة، بما في ذلك المباني المدرسية التي بها مرافق صرف صحي مأمونة للفتيات. وتعد الكهرباء والمياه والصرف الصحي قطاعات تعتمد بشدة على البنى التحتية، ولكنها تعمل أيضا كقطاعات للخدمات العامة وكثيرا ما تتطلب تدابير حماية اجتماعية، مثل الإعفاء من رسوم التوصيل أو تقديم الإعانات، كي تكون ميسورة التكلفة. ومن ثم، فإن إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق بين جميع القطاعات والمستويات الحكومية، وكذلك مع جهات تقدم الخدمات الخاصة الهادفة للربح وغير الهادفة له، ضروري لضمان أن تستكمل سياسات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية بعضها بعضا في أهدافها ومهامها وتمويلها. ويعد اتخاذ نهج متكامل ومنتظم ذا أهمية خاصة من

(٣) ILO, *Women and Men in the Informal Economy; A Statistical Picture*, 3rd ed. (Geneva, 2018)

(٤) United Nations Department for Economic and Social Affairs, Population Division, *World Population Prospects: The 2017 Revision* (New York, 2017)

(٥) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), "Long-term care for older people. a new global gender priority", Policy Brief No.9 (New York, 2017)

المنظور الجنساني^(٦). ومن دون توافر خدمات ميسورة التكلفة لرعاية الأطفال، على سبيل المثال، تعاني المرأة في كثير من الأحيان من أجل البقاء في سوق العمل وضمان استحقاقات الحماية الاجتماعية من خلال العمالة. وتنطوي التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات على إمكانية تحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية في الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة إذا عولجت بعناية الشواغل المتعلقة بأنظمة المعلومات وأمن البيانات وسبل الوصول.

١١ - ولأغراض هذا التقرير، تُستخدم عبارتا الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي بالمعنى نفسه للإشارة إلى السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والضعف والإقصاء الاجتماعي^(٧). ونظم الحماية الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي تضم عادة عددا من الخطط التي توفر حماية شاملة طوال دورة الحياة، بما في ذلك استحقاقات الطفل والأسرة، وحماية الأمومة، وإعانة البطالة، واستحقاقات الإصابات المهنية، واستحقاقات المرض، واستحقاقات الشيخوخة، واستحقاقات الإعاقة، واستحقاقات الوراثة، فضلا عن سبل الحصول على الرعاية الطبية الميسورة التكلفة. ومن منظور جنساني، تكون الحماية الاجتماعية أكثر فعالية عندما تعمل جنبا إلى جنب مع الخدمات العامة والبنى التحتية وسياسات سوق العمل^(٨).

١٢ - وتمكّن الخدمات العامة من تحقيق مصالح عامة حيوية، من قبيل الصحة أو التعليم أو السلامة العامة أو العدالة أو تحقيق مستوى معيشي لائق للجميع^(٩). وطائفة الخدمات التي تدعم تحقيق هذه الأهداف واسعة النطاق، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والإسكان ورعاية الأطفال والمسنين، فضلا عن السياسات النشطة لتنظيم سوق العمل وخدمات الإرشاد الزراعي، وتوفير قوة شرطة مدربة تدريباً جيداً ونظام عدالة فعال. وعندما تُقدّم الخدمات العامة عن طريق القطاع الخاص، يظل من واجب الدولة ضمان توافرها وتيسر الوصول إليها ومقبوليتها وجودتها الكافية. وتؤدي الخدمات العامة دوراً محورياً في الحد من الفقر وعدم المساواة^(١٠) وفي النهوض بحقوق النساء والفتيات. ويرتبط الحصول على تعليم جيد، على سبيل المثال، بطائفة من النتائج الإيجابية لصالح الفتيات، بما في ذلك انخفاض معدلات الزواج المبكر والحمل في سن المراهقة.

١٣ - والبنى التحتية المستدامة هي فئة واسعة من السلع والخدمات التي تعزز التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهناك إمكانات كبيرة لتحويل قطاعات الطاقة والنقل والمياه

(٦) Deeptha Chopra, "Initiating women's empowerment; achieving gender equality: interlinkages amongst social protection, infrastructure and public services", background paper for the UN-Women expert group meeting, New York, 2018.

(٧) ILO, *World Social Protection Report 2017–2019: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals* (Geneva, 2017); *Promoting Inclusion through Social Protection: Report on the World Social Situation 2018* (United Nations Publication, Sales No. E.17.IV.2).

(٨) UN-Women, *Progress of the World's Women 2015-2016: Transforming Economies, Realizing Rights* (New York, 2015).

(٩) Marlies Hesselman, Antenor Hallo de Wolf and Brigit Toebes, *Socio-Economic Rights in Essential Public Service Provision* (Abingdon, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 2017).

(١٠) Gerlinde Verbist, Michael Förster and Maria Vaaluvuo, "The impact of publicly provided services on the distribution of resources: review of new results and methods", OECD Employment and Migration Working Paper No. 130 (Paris, 2012).

والصرف الصحي وإدارة النفايات بغية الحد من الانبعاثات وتيسير الأخذ بعمليات إنتاج واستهلاك أنظف وصون الموارد الطبيعية الشحيحة، مع تعزيز المساواة بين الجنسين أيضا. ويمكن لشبكات الطرق الريفية الصالحة ونظم النقل الحضري الآمنة، على سبيل المثال، أن تُعزّز تنقل النساء والفتيات، وتمكنهن من الوصول إلى الأسواق والتعليم والتدريب وغير ذلك من الخدمات العامة. ويُشتر الحصول على الطاقة النظيفة بتحسين صحة النساء والفتيات، اللاتي يمثلن حاليا ٦ من كل ١٠ وفيات مبكرة بسبب تلوث الهواء المنزلي الناجم عن أنواع الوقود غير النظيفة وعدم كفاءة التكنولوجيات، مع إتاحة وفورات في الوقت ومكاسب في الإنتاجية لمن يقضون قدرا غير متناسب من الوقت في جمع الوقود^(١١).

رابعا - إحرار تقدم بجانب استمرار الفجوات وتحديات التمويل

١٤ - لقد أحرز تقدم كبير في مجال تيسر الوصول إلى الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة. غير أنه لا تزال ثمة فجوات كبيرة بين الجنسين، ويتعرض التقدم، في بعض السياقات، للتهديد بسبب تقلب الميزانيات وتدابير التقشف^(١٢). وتتضرر على نحو خاص النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز. وفي جميع البلدان، تتعرض النساء والفتيات من الأسر المعيشية الفقيرة والمناطق الريفية ومجموعات إثنية محددة لأنواع متضاربة من الحرمان، بدءا من انخفاض فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والسكن اللائق حتى الطاقة النظيفة والمياه والصرف الصحي^(١٣). ومن المرجح بقدر كبير أن تكون الشابات ذوات الإعاقة عرضة للاستبعاد من التعليم والعمل مقارنة بكل من الشبان ذوي الإعاقة والشابات غير ذوات الإعاقة^(١٤). وسيكون بوسع معظمهن أن يدرسن ويعملن إذا صممت البيئات التعليمية وبيئات العمل لتكون شاملة للجميع.

١٥ - وسيطلب سد هذه الثغرات ضخما كبيرا للموارد وتحسين توجيهها لصالح النساء والفتيات. وينبغي أن يُعتبر الإنفاق المالي على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة استثمارا، وليس استهلاكا، على غرار الاستثمار في البنى التحتية المادية، لأنها تولد، من خلال تعزيز القدرات البشرية، مكاسب كبيرة في الإنتاجية في الأجلين المتوسط والطويل^(١٥). وفي جميع البلدان تقريبا، هناك مجال لزيادة الإيرادات من المصادر المحلية والخارجية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية^(١٦). ويمكن للسياسات الضريبية والتعاون الدولي على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتهرب من دفع الضرائب، والقرارات المتعلقة بالإنفاق بالعجز وإدارة الديون، والتجارة، والسياسة النقدية، والأنظمة المالية أن تهيئ بيئة مؤاتية لتعبئة الموارد المحلية. ويمكن استخدام الميزنة المراعية للمنظور الجنساني في تحليل السياسات المالية وتحويلها بغية توجيه الموارد إلى معالجة أوجه عدم المساواة ورصد أثر القرارات المتعلقة بالإنفاق العام على تمكين النساء والفتيات.

١٦ - ويعد ضمان المشاركة الفعالة للنساء والفتيات على قدم المساواة في وضع السياسات وتنفيذها ورصدها وتقييمها أمرا لا غنى عنه من أجل تعزيز التقدم واستدامته على مر الزمن. ويمكن استخدام آليات

(١١) UN-Women, *Turning Promises into Action: Gender Equality in the 2030 Agenda for Sustainable Development* (New York, 2018).

(١٢) Camila Arza, "Pensions and gender equality in Latin America", expert paper prepared for UN-Women expert group meeting, New York, 2018.

(١٣) James Heintz, "Four points about financing social policies and public investment", expert paper prepared for the UN-Women expert group meeting, New York, 2018.

المساءلة الاجتماعية، مثل التدقيق في المساواة بين الجنسين، لجمع تجارب ومظالم النساء المستفيدات من مشاريع الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة ومستخدمات تلك المشاريع وتحسين تنفيذها على نحوٍ مراعي للاعتبارات الجنسانية^(١٤).

نظم الحماية الاجتماعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٧ - رغم التقدم الكبير الذي أحرز على مدى العقدين الماضيين، لا تزال الفجوات وأوجه التمييز بين الجنسين في نظم الحماية الاجتماعية منتشرة على نطاق واسع. وتبين البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، لدى توّورها، أن المرأة ممثلة تمثيلاً زائداً بين من زالوا مستبعدين. وتبلغ الفجوة الجنسانية على الصعيد العالمي في مجال تقاضي المعاشات التقاعدية في الشيخوخة مثلاً ١٠,٦ نقاط مئوية^(١٥). وحتى عندما تحظى المرأة بتغطية جيدة نسبياً، تميل مستويات استحقاقاتها إلى أن تكون أقل من تلك التي يحصل عليها الرجل. فمتوسط المعاشات التقاعدية في الاتحاد الأوروبي مثلاً هو أدنى لدى النساء منه لدى الرجال بنسبة ٣٦,٦ في المائة^(١٦). كما أن الأخطار المرتبطة بنوع الجنس غالباً ما تفاقم انعدام الأمن الاقتصادي بين النساء والفتيات على مدى الحياة. فالفقر المدقع للمترملين في ٨٩ بلداً مثلاً هو أعلى بكثير بين النساء منه بين الرجال^(١٧). ولا يمكن تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة الهادفة إلى كفالة مستوى معيشي لائق للجميع إلا إذا أُخذت في الاعتبار المخاطر وأوجه الضعف المحددة حسب نوع الجنس والعمر^(١٨).

١٨ - ورغم تسجيل زيادة كبيرة في مشاركة المرأة في القوة العاملة، فما زالت مشاركة المرأة في سوق العمل أقل مما هي بالنسبة إلى الرجل، وما زالت تتقاضى أجوراً أدنى وتقطع مشاركتها على نحو أكثر تواتراً من أجل رعاية المعالين. وهي أيضاً ممثلة تمثيلاً زائداً في أوساط العمال غير الرسمية وغير القياسية في معظم البلدان. وتعوق هذه العوامل تمتع المرأة في الحق في الضمان الاجتماعي في النظم التي تكون الاستحقاقات مرتبطة فيها بشكل وثيق بالعمالة الرسمية^(١٩). وعادة ما يشار إلى هذه الخطط بالأنظمة القائمة على الاشتراكات أو على التأمين. غير أن نظم الضمان الاجتماعي تنطوي عادة على درجة من تقاسم المخاطر وإعادة التوزيع ويمكن إصلاحها لتصبح أكثر شمولاً.

١٩ - وزاد بذل الجهود الرامية إلى توسيع التغطية لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي وهي جهود أساسية لدعم عمليات انتقاليهم إلى القطاع الرسمي. بيد أنه بالنظر إلى تباين وظائف القطاع غير الرسمية، لا يوجد حل وحيد لهذه المعضلة. ففي مجموعة من البلدان، حقق توسيع نطاق التغطية المحسوبة في المعاش

(١٤) Tamsin Ayliffe, Rasmus Schjødt and Ghazia Aslam, *Social Accountability in the Delivery of Social Protection: Technical Guidance Note* (London, Development Pathways, 2018)

(١٥) ILO, *Women at Work: Trends 2016* (Geneva, 2016)

(١٦) European Commission, *Report on Equality between Women and Men in the European Union 2018* (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2018)

(١٧) Ana Maria Muñoz Boudet and others, "Gender differences in poverty and household composition through the life-cycle: a global perspective", Policy Research Working Paper No. 8360 (Washington, D.C, World Bank, 2018)

(١٨) Rebecca Holmes and Nicola Jones, *How to Design and Implement Gender-Sensitive Social Protection Programmes: A Toolkit*, Overseas Development Institute, 2010

التقاعدية نتائج إيجابية للعمال الذين يشغلون وظائف غير نظامية مدفوعة الأجر، كالعمال المنزليين أو العاملين في المشاريع غير الرسمية، التي يمكن فيها تخفيف أرباب العمل أو تكليفهم بالمساهمة في حصة يسدونها. غير أن الكثير من العاملين غير الرسميين لحسابهم الخاص لا يستطيعون أن يشاركوا حتى في مستويات منخفضة من المساهمات العادية وليس لديهم رب عمل معترف به يسدد حصته من الاشتراكات. ويسري هذا الوضع بشكل خاص على العاملات غير الرسميات لحسابهن الخاص وعلى العمل الأسري غير المدفوع الأجر^(١٩). وفي بعض البلدان، تدخلت الدولة لتمويل اشتراكات العاملين لحسابهم الخاص.

٢٠ - كما أعيد تصميم نظم الحماية الاجتماعية من أجل الحد من التمييز الجنساني. فقد حققت معظم البلدان التي تتوفر عنها بيانات مثلاً المساواة بين المرأة والرجل في سن التقاعد، على الرغم من أن ٥٥ من البلدان ما زالت تبقي على فوارق بين الجنسين^(٢٠). وقامت عدة بلدان بتنقيح قواعد الأهلية للحد الأدنى من المعاشات التقاعدية في سياق إصلاحات أدخلت مؤخرًا على نظم المعاشات التقاعدية بما ييسر للمرأة حصولها عليها عن طريق تقصير فترات تحويلها الطويلة^(٢١). ويقدم ٥٤ بلدا اعتمادات الرعاية كجزء من خططها للمعاشات التقاعدية من أجل التعويض عن الفترات المستقطعة من العمل لرعاية الأطفال أو المعالين الآخرين^(٢١).

٢١ - وجرى إصلاح أحكام إجازة الوالدية من أجل تخفيف الرجال على تحمل مزيد من المسؤوليات لرعاية الأطفال^(٢٢). وفي عام ٢٠١٣، قدم ما لا يقل عن ٧٩ بلدا بعض أشكال الإجازة التي يمكن أن يستخدمها الآباء خلال فترة ولادة الطفل^(٢٢). وبالإضافة إلى إجازة الأمومة والأبوة، يتيح ٦٦ بلدا معظمهم من البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل الاستفادة من الإجازات الوالدية لأحد أو كلا الوالدين، بما يتيح لهما رعاية الرضيع أو الوليد على مدى فترة من الزمن، تعقب عادةً فترة إجازة الأمومة أو الأبوة. وفي حين ما زالت الأمهات يحصلن على الجزء الأكبر من الإجازة الوالدية، فقد زاد إقبال الآباء عليها، لا سيما إذا كان جزءاً من الإجازة المخصصة لهم على أساس الاستخدام أو فقدان غير قابلة للتحويل. ولكن حتى إجازة الأمومة في معظم البلدان النامية لا تزال غير متاحة باستثناء مجموعة صغيرة من العاملين في القطاع الرسمي. وعلى الصعيد العالمي، فإن ٤١ في المائة فقط من الأمهات والأطفال الحديثي الولادة يحصلون على إعانة الأمومة، وتبلغ هذه التغطية على الصعيد الإقليمي نسبة منخفضة تناهز ٣٣ في المائة في آسيا والمحيط الهادئ و ١٦ في المائة في أفريقيا^(٢٣).

٢٢ - وبغية مواجهة هذه التحديات وإن بشكل جزئي، اكتسبت الحماية الاجتماعية غير قائمة على الاشتراكات والممولة من الضرائب، التي يشار إليها أيضاً بالمساعدة الاجتماعية، زخماً لتوسيع نطاق التغطية. وقد استفادت المرأة من هذا الاتجاه. ففي العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية وآسيا مثلاً، ساهم توسيع نطاق استحقاقات المساعدة الاجتماعية في تقليص الفجوات بين الجنسين في التغطية وأتاح

Rebecca Holmes and Lucy Scott. 2016, "Extending social insurance to informal workers: a gender analysis", (١٩) Working Paper No. 438 (London, Overseas Development Institute, 2016)

.ILO calculations for UN-Women in 2018 (٢٠)

.World Bank, *Women Business and the Law: Saving for Old Age* (Washington, D.C., 2018) (٢١)

.ILO, *Maternity and Paternity at Work: Law and Practice across the World* (Geneva, 2014) (٢٢)

(٢٣) في حالة أفريقيا، انظر *ILO, World Social Protection Report 2017-2019*

للمرأة فرصة أكبر لتقاضي دخل شخصي في سن الشيخوخة^(٢٤). وعلى غرار ذلك، انتشرت بسرعة ممارسة التحويلات النقدية للمساعدة الاجتماعية للأطفال. وهي عادة ما تُدفع للأمهات وما تكون مرتبطة بشروط، مثل إخضاع الأطفال لفحوص طبية منتظمة أو المشاركة في حلقات عمل متعلقة بتنشئة الأولاد. وفي عام ٢٠١٧، كان ٦٧ بلدا قد طبّق ما لا يقل عن واحد من التحويلات النقدية المشروطة^(٢٥).

٢٣ - وارتبطت التحويلات النقدية بالتقدم المحرز في الحد من الفقر، وزيادة الالتحاق بالمدارس واستخدام الخدمات الصحية والحد من عمالة الأطفال. كما وثقت بعض الدراسات تزايداً في سلطة النساء والفتيات في صنع القرار المتعلق بالزواج، والممارسات الجنسية المأمونة والخصوبة، كما وثقت أوجه انخفاض في إساءة المعاملة البدنية (ولكن ليس العاطفية) ومن قبل الشركاء الذكور^(٢٦). ولا تزال مسألة ما إذا كانت الشروط المرتبطة بهذه التحويلات تؤدي دوراً في تحقيق هذه النتائج الإيجابية تشكل مسألة مفتوحة ومشترعة للنقاش^(٢٧). وفي السياقات الإنسانية، ومع أن منظمات المعونة بدأت في اعتماد مزيد من التحويلات النقدية والقسائم، لا تزال الأدلة على تأثير ذلك في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في هذه السياقات شحيحة وغير مؤكدة^(٢٨).

٢٤ - ومع أن هذه التحويلات النقدية غير القائمة على دفع اشتراكات قادرة على إحداث تغيير إيجابي بالنسبة إلى النساء والفتيات، فإن هذه الإمكانيات لم تتحقق بالكامل. فعالمياً ما تكون مستويات الاستحقاقات منخفضة إلى حد كبير وذات نطاق استهداف ضيق قائم على أساس الاختبارات بالوسائل المباشرة أو غير المباشرة لقياس مستوى الدخل وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أخطاء تفضي إلى الاستبعاد وينطوي على تحيز جنساني كبير^(٢٩). وهناك دليل مثلاً على أن النساء والفتيات الأشد حرماناً لا يعشن دائماً في أفقر الأسر المعيشية التي كثيراً ما تستهدفها المساعدة^(٣٠). ويمكن لإجراءات اختبرت بوسائل قياس الدخل أن تسهم أيضاً في الوصم عن طريق أفراد فئات اجتماعية محرومة محددة. وقد يثني الخوف

Arza, "Pensions and gender equality in Latin America"; Charles Knox-Vydmanov, "Work, family and social protection: old age income security in Bangladesh, Nepal, the Philippines, Thailand and Vietnam" (HelpAge International, 2016).

World Bank, "Closing the gap: the state of social safety nets 2017" (April 2017) (٢٥)

Francesca Bastagli and others, *Cash Transfers: What Does the Evidence Say? A Rigorous Review of Programme Impact and of the Role of Design and Implementation Features* (London, Overseas Development Institute, 2016) (٢٦)

Stephen Kidd, "To condition or not to condition: what is the evidence?" *Pathways Perspectives on Social Policy in International Development*, No. 20 (March 2016) (٢٧)

UN-Women, "Setting the stage: what we know (and don't know) about the effects of cash-based interventions on gender outcomes in humanitarian settings" (New York, 2018) (٢٨)

Debbie Budlender, "Considerations in using proxy-means tests in Eastern Caribbean States. a policy brief", prepared for the UN-Women Multi-Country Office for the Caribbean and the UNICEF Office the Eastern Caribbean Area, St. Lucia, 2014 (٢٩)

Caitlin Brown, Martin Ravallion and Dominique van de Walle, "Are poor individuals mainly found in poor households? evidence using nutrition data for Africa", Working Paper, No. 24047 (Cambridge, Massachusetts, National Bureau of Economic Research, 2017) (٣٠)

من مواجهة المواقف التمييزية للنساء عن الحصول على التحويلات حتى عندما يكنّ مستحقات لها. ويكون خطر التعرض للوصم في أعلى مستوياته عندما يتفاقم التمييز الجنساني جراء أوجه عدم المساواة القائمة على أسس عدة منها الطبقة الاجتماعية أو الأصل الإثني أو العرق أو الموقع الجغرافي^(٣١). والخطط الشاملة هي الأقل عرضة للوقوع في أخطاء الاستبعاد والوصم. ويمكن لنهج الاستهداف التي تغطي منطقة بأسرها (الاستهداف الجغرافي) أو فئات عمرية برمتها (الاستهداف الفئوي)، مثل الأطفال أو المسنين، أن تساعد في الحد من الوصم والإقصاء، وهي أقل تعقيدا من برامج اختبرت بوسائل قياس الدخل بما يسهل إدارتها^(٣٢).

٢٥ - وتبرز الخبرة المكتسبة من التحويلات النقدية المشروطة ضرورة تعزيز الروابط بين الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنية التحتية المستدامة. ومع أن هذه التحويلات أدت إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة، كإدارة صحة الأم وتعليم البنات، وفي كثير من الحالات، إلى تحسين الحصول عليها، فإن أثرها على النتائج الفعلية في مجالي التعلم والصحة، مثل محو الأمية أو تغذية الأمهات، كانت محدودة أكثر^(٣٣). وحُدثت رداءة جودة الخدمات المقدمة كواحدة من العقبات الرئيسية في هذا الصدد. ومن دون الاستثمار الكافي في الخدمات لتلبية الطلب المتزايد، قد تدفع الشروط المفروضة على النساء والفتيات إلى استخدام مرافق صحية وتعليمية تعاني من نقص في الموظفين ومن نقص مزمن في الأدوية وغيرها من الإمدادات الحيوية. وقد يتعين عليهن الانتظار ساعات طوال في زيارتهن فيفقدن وقتا ثمينًا كان يمكن أن يقضيه عوض ذلك في القيام بأنشطة منتجة أو الاستحمام أو الراحة. وكثيرا ما تكون قدرة النساء على استيفاء شروط البرنامج أيضا مقيدة بمحدودية إمكانية استفادتهن من وسائل النقل. ويمكن أن تمضي النساء والفتيات الريفيات، على وجه الخصوص، ساعات سيرا للوصول إلى المرافق الصحية والتعليمية لاستيفاء شروط البرامج مقابل حصولهن على التحويل النقدي^(٣٤). وفي ضوء هذه القيود، يستدعي عدم الامتثال للشروط تقديم دعم إضافي عوض فرض تدابير عقابية، مثل تعليق تسديد التحويل أو سحبه.

الخدمات العامة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٦ - أحرز تقدم في حصول النساء والفتيات على الخدمات العامة، ولا سيما الصحة والتعليم. فعدد الفتيات الملتحقات بالمدارس هو اليوم أعلى من أي وقت مضى كما أن بلدانا أكثر تحقق التكافؤ بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس^(٣٥). وتحسنت القدرة على الحصول على الخدمات الصحية الأساسية على الصعيد العالمي، بارتفاع المعدلات العالمية للولادات بمساعدة أخصائي صحي ماهر من ٦١ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٧٩ في المائة عام ٢٠١٦^(٣٦). ولكن لا تزال هناك ثغرات وأوجه تفاوت كبيرة. فعلى الصعيد العالمي، يقدر بأن ٧٧ في المائة من النساء اللواتي هن في سن الإنجاب سواء كن متزوجات أو يعشن ضمن علاقة يلبين احتياجهن من تنظيم الأسرة بوسيلة حديثة لمنع الحمل، مما يترك

(٣١) Magdalena Sepúlveda and Carly Nyst, *The Human Rights Approach to Social Protection* (Erweko Oy, 2012)

(٣٢) Tara Cookson, "Social protection and access to public services in the age of conditionality", background paper prepared for the UN-Women expert group meeting, New York, 2018

(٣٣) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) *Global Education Monitoring Report 2018: Gender Review—Meeting Our Commitments to Gender Equality in Education* (Paris, 2018)

نحو ٢٠٨ ملايين امرأة يعانين من عدم تلبية احتياجاتهن^(٣٤). ومعدل حصول المرأة الريفية على خدمات القابلات الماهرات هو أدنى بـ ٢٠ نقطة مئوية منه لدى المرأة الحضرية، في حين أن حصول المرأة الفقيرة على وسائل منع الحمل الحديثة هو ١٩ نقطة مئوية أقل مقارنة بالمرأة الغنية^(٣٥).

٢٧ - ولا تزال القدرة على تحمل التكاليف تشكل تحدياً رئيسياً، لا سيما عندما تعتمد الخدمات على رسوم المستخدمين والمدفوعات المشتركة. والآثار الضارة المترتبة على خصخصة الخدمات وفرض الرسوم على الخدمات العامة موثقة توثيقاً جيداً في القطاع الصحي، حيث تبين أن للمدفوعات من الأموال الخاصة تأثيراً سلبياً غير متناسب على الفقراء. كما تبين أنها تنعكس سلباً بصورة منهجية بشكل أكبر على المرأة مقارنة بالرجل في العديد من البلدان^(٣٦). وضمنان عدم تقييم القدرة على الدفع من إمكانية الحصول على الرعاية بدءاً من العديد من البلدان تطبيق إصلاحات التغطية الصحية الشاملة. وكفي تستوفي هذه الإصلاحات بالكامل ما تصبو إليه من تحقيقٍ للشمولية والإنصاف، ينبغي لها أن تكون متسمة بالاتساق والتنسيق بين القطاعات وأن تتصدى للأشكال المتعددة والمتداخلة من التمييز. ومن الضروري أيضاً بذل جهود أكبر للتأكد من أن الإصلاحات الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة تعطي الأولوية للصحة الجنسية والإنجابية ولحقوق النساء والفتيات في كل مراحل الحياة^(٣٦).

٢٨ - وتتطلب أيضاً التغطية الصحية الشاملة إيلاء الانتباه للعوائق غير المالية التي تعرقل الوصول إليها. إذ تشكل المسافة المادية والوقت المستغرق في السفر عوائق هامة بشكل خاص بالنسبة إلى النساء والفتيات في المناطق الريفية التي غالباً ما تفتقر إلى الطرق الجيدة وخيارات النقل الميسورة التكلفة. ويمكن أيضاً للعوائق القانونية والمؤسسية أن تجعلهن يحجمن عن التماس الرعاية. وفي بعض السياقات، على سبيل المثال، يُطلب من النساء والفتيات إبراز دليل يثبت موافقة الوالدين أو الزوج من أجل حصولهن على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ورغم التقدم المحرز في القوانين التي تحمي حق المراهقات في البقاء في المدرسة خلال فترة الحمل والأمومة، ما زال العديد منهن يجهد من أجل مواصلة تعليمهن إزاء ضعف تنفيذ القوانين وغياب الدعم العملي، مثل توفير خدمات رعاية الطفل^(٣٧). ويمكن أيضاً لعدم الحصول على المعلومات، وانعدام القدرة على اتخاذ القرار، والخوف من التمييز والوصم وإساءة المعاملة أن تثني النساء والفتيات عن الاستفادة من الخدمات العامة. وبالنسبة إلى النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، على سبيل المثال، فإن الوصم والتمييز في المجتمعات المحلية وأوساط الرعاية الصحية هما من العقبات التي تحول دون حصولهن على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة^(٣٨). أما بالنسبة إلى نساء

World Health Organization (WHO), *World Health Statistics 2018: Monitoring Health for the SDGs*, (٣٤) *Sustainable Development Goals* (Geneva, 2018)

United Nations Population Fund, *State of the World's Population: Worlds Apart—Reproductive Health and Rights in an Age of Inequality* (New York, 2017) (٣٥)

Gita Sen and Veloshnee Govender, "From principle to practice: universal and gender-responsive health services", background paper prepared for the UN-Women expert group meeting, New York, 2018 (٣٦)

UNESCO, *Early and Unintended Pregnancy and the Education Sector: Evidence Review and Recommendations* (Paris, 2017) (٣٧)

Margaret Johnson and others, "Barriers to access to care reported by women living with HIV across 27 countries", *AIDS Care*, vol. 27, No. 10 (2015) (٣٨)

وفتيات الشعوب الأصلية، فإن تعاطيهم مع الجهات القِيّمة على الخدمات العامة غالباً ما يتسم بعدم احترام حقوقهن الثقافية ويخضعهن لتجربة التمييز والعنف المؤسسي.

٢٩ - وتتسم أيضاً جودة الخدمات العامة بالأهمية بالنسبة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. ولا تزال القوالب النمطية الجنسانية راسخة في المناهج والممارسات التعليمية، مما يؤثر على صياغة الخيارات الوظيفية والنتائج المتعلقة بالعمالة. ومع أن عدد الخريجات الجامعيات يفوق عدد الخريجين الجامعيين في معظم البلدان مثلاً، فإنهن ما زلن يشكلن أقلية بين خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، الأمر الذي يديم إقصاءهن من خيارات العمل الأفضل أجراً^(٣٣). وفي قطاع الصحة، أصبحت جودة رعاية الأمومة موضع تدقيق متزايد. ففي حين لا يزال العديد من النساء يفتقرن حتى إلى الرعاية الأساسية، تنعم أخرى بإفراط في الإجراءات الطبية غير المبررة طبياً والتي غالباً ما تفتقر إلى الموافقة الطوعية والصريحة والواعية^(٣٩). وفي جميع البلدان، تعاني بصفة خاصة النساء من الخلفيات الفقيرة والريفية، ونساء الشعوب الأصلية، والمتحدرات من أصل أفريقي، والمهاجرات، والنساء ذوات الإعاقة، وغير المتزوجات والأمهات الوحيدات، من التمييز وسوء المعاملة والإهمال أثناء الولادة^(٤٠). وهناك أيضاً أدلة على أن فئات معينة من النساء، بمن فيهن نساء الشعوب الأصلية والنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والنساء ذوات الإعاقة، هي عرضة بشكل خاص للممارسات القسرية، مثل التعقيم القسري. لذا، فإن القضاء على التمييز في أماكن الرعاية الصحية والتأكد من وعي النساء والمراهقات لحقوقهن ومن أن في وسعهن طلب الحصول على خدمات مراعية للاعتبارات الجنسانية وخالية من الوصم هما أمران أساسيان^(٤١).

٣٠ - ومن الأمور الأساسية في تغيير علاقات القوة غير المتكافئة جودة خدمات محددة. فالترية الجنسية الشاملة، على سبيل المثال، تتسم بأهمية بالغة للتأكد من أن الشباب يمكن أن يعيشوا حياة آمنة وصحية ومنجبة. وبالنسبة إلى الشباب والفتيات، بشكل خاص، يحد العنف والتمييز من قدرتهن على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسياً والحمل غير المرغوب فيه. فالترية الجنسية والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية المدرجتان في المنهج الدراسي اللتان تتيحان للشباب، وبخاصة الفتيات، التشكيك في صوابية القوالب النمطية الجنسانية والنظر إلى أنفسهم وإلى الآخرين باعتبارهم متساوين في علاقاتهم هما أكثر فعالية إلى حد كبير من النهج التقليدية في خفض معدلات الحمل غير المرغوب فيه والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. بيد أن القليل من البرامج يستفيد في الوقت الراهن من هذه الإمكانيات، وعدداً أقل منها يعمل على قياس أثرها^(٤٢).

(٣٩) Michelle Sadler and others, "Moving beyond disrespect and abuse: addressing the structural dimensions of obstetric violence." *Reproductive Health Matters*, vol. 24, No. 47 (2016).

(٤٠) Myra L. Bertron and others, "Expanding the agenda for addressing mistreatment in maternity care: a mapping review and gender analysis", *Reproductive Health*, vol. 15, No. 143 (2018).

(٤١) Every Woman Every Child, *The Global Strategy for Women's, Children's and Adolescents' Health (2016–2030): Survive Thrive Transform* (Geneva, 2018).

(٤٢) UNESCO, *Review of the Evidence on Sexuality Education. Report to Inform the Update of the UNESCO International Technical Guidance on Sexuality Education* (Paris, 2016).

٣١ - وعلاوة على التعليم والرعاية الصحية، ورغم وجود أنواع أخرى من الخدمات الأساسية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، لا تزال هذه الخدمات غير متاحة وغير ممولة بشكل كاف. ويشمل ذلك الخدمات المتعددة القطاعات والجيدة النوعية المنسقة والمتاحة والتي يمكن الوصول إليها لصالح النساء والفتيات الناجيات من العنف^(٤٣) وخدمات الرعاية المقدمة من القطاع العام. فخدمات رعاية الطفل الشاملة والجيدة النوعية مثلاً هي من أكثر الأدوات فعالية لدعم إشراك النساء اللاتي لديهن أطفال صغار، في القوة العاملة^(٤٤). وتعزز أيضاً خدمات رعاية الطفل الجيدة النوعية التطور المعرفي للأطفال وتحصيلهم التعليمي ونتائجهم الصحية، مع ما يحققه ذلك من آثار إيجابية على الأداء الاقتصادي العام. ويؤثر ذلك بقوة بشكل خاص على الأطفال من الفئات المحرومة^(٤٥). بيد أنه في الوقت الراهن، لا تزال هذه الإمكانيات غير محققة لأن توفّر خدمات رعاية الأطفال الميسورة التكلفة لا يزال محدوداً والوصول إليها هو حكر على طبقة دون أخرى. وفي طائفة من البلدان النامية، يفوق احتمال انخراط أطفال أغنى الأسر المعيشية الذين هم في سن ما قبل الدراسة في برنامج تعليمي في مرحلة الطفولة المبكرة ستة أضعاف تقريباً مثيله لدى أطفال أفقر الأسر المعيشية من الفئة العمرية نفسها^(٤٦). وحتى في البلدان المرتفعة الدخل، تسود أوجه عدم المساواة في إمكانية الوصول تبعاً للدخل أو الانتماء الإثني أو الوضع من حيث الهجرة.

٣٢ - ولا تزال أيضاً الخدمات العامة من أجل المسنين و/أو المصابين بأمراض مزمنة المعتمدين على الرعاية، التي تُعرف بـ "الرعاية الطويلة الأجل"، شحيحة ولا يمكن تحمل تكلفتها وريثة النوعية في كثير من الأحيان. وفي ظل غيابها، يقدم ما يقدر بـ ٥٧ مليون عامل من دون أجر الجزء الأكبر من أعمال الرعاية الطويلة الأجل على الصعيد العالمي^(٤٦)، غالبيتهم العظمى من النساء اللاتي تخلين عن وظائفهن من أجل لرعاية أفراد الأسرة. ويصح ذلك أيضاً في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث غالباً ما تقدم النساء والفتيات رعاية منزلية ومجتمعية بالغة الأهمية، ولكن غير مدفوعة الأجر (انظر E/CN.6/2009/2). وفي غياب تقديم دعم كاف من القطاع العام، غالباً ما يعاني مقدمو الرعاية غير المدفوعة الأجر من تدهور لصحتهم البدنية والعقلية، لا سيما عندما تكون للشخص المشمول في رعايتهم احتياجات معقدة. وبالنظر إلى زيادة العمر المتوقع للمرأة، فهي تتأثر بصفة خاصة بقصور الرعاية الطويلة الأجل عندما تصبح هي نفسها واهنة الصحة^(٤٧).

٣٣ - وعبر القطاعات، تشكل معالجة النقص في عدد الموظفين وتوفير ظروف العمل اللائق للعمال أمراً بالغ الأهمية لتقديم خدمات عامة جيدة النوعية مراعية للمنظور الجنساني. وعلى الصعيد العالمي، تشكل النساء ٦٠ في المائة من القوة العاملة المتعلمة ونحو ٧٠ في المائة من قطاع الصحة والعمل

(٤٣) UN-Women and others, *Essential Services Package for Women and Girls Subject to Violence: Core Elements and Quality Guidelines* (New York, 2015)

(٤٤) Sam Harper, Nicole Austin and Arijit Nandi, "Daycare and women's health, social, and economic outcomes in low- and middle-income countries: systematic review and evidence synthesis", Grow Working Paper Series (Ottawa, Institute for the Study of International Development, 2017)

(٤٥) Christopher Ruhm and Jane Waldfogel, "Long-term effects of early childhood care and education", in *Nordic Economic Policy Review: Economics of Education*, No. 1 (Copenhagen, Nordic Council of Ministers, 2012)

(٤٦) ILO, *World Social Protection Report 2017–2019: Universal Social Protection to Achieve the Sustainable Development Goals* (Geneva, 2017)

الاجتماعي^(٤٧). وكما هو الحال مع القطاعات الأخرى، فإن المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً في مواقع القيادة وصنع القرار، ولكنها ممثلة تمثيلاً زائداً في مجال تقديم الخدمات المباشرة كالتدريب والتعليم وكقابات، التي تكون فيها قدرتهن على توفير الرعاية الجيدة النوعية معرضة جراء الأجور المتدنية وظروف العمل السيئة وانعدام القدرة على إسماع صوتهن، والتعرض للعنف والتحرش. فالعاملون في مجال الصحة المجتمعية، الذين يسدون بعضاً من الثغرات التي يخلّفها عدم كفاية الاستثمار ونقص موظفين الفنين، يعملون في ظل ظروف غير مستقرة، وغالبا من دون أجرٍ كافٍ أو حماية اجتماعية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تشكل المرأة نسبة ٦٨ في المائة من هؤلاء العمال^(٤٧).

البنى التحتية المستدامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٤ - تتيح خطة عام ٢٠٣٠ فرصة فريدة لمعالجة الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية، بصورة منهجية، من خلال الاستثمار في البنى التحتية المستدامة. ويمكن لهذا الاستثمار أن يساهم في رفع إنتاجية العمل وفي تحقيق الإدماج الاجتماعي بإتاحة المياه والصرف الصحي، وإيصال الطاقة المستدامة إلى المناطق الريفية النائية، وتوفير مساكن أفضل لسكان المدن المهمشين. كما يهيئ هذا الاستثمار بيئة مواتية لمقدمي الرعاية في البيوت وفي المؤسسات، مثل المدارس والمراكز الصحية. ويكتسي تحسين البنى التحتية أهمية حاسمة أيضا لرفع القدرة الإنتاجية للمزارعات، مما يساهم بدوره في تحسين مستوى الدخل والأمن الغذائي. ومن خلال هذه الأشكال المتعددة للتعاقد، يمكن للاستثمار في البنى التحتية أن يعزز مسارات نمو مستدام وشامل للجميع.

٣٥ - ولجني هذه الفوائد، يجب أن يدمج الاستثمار في البنى التحتية الاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من البداية، وأن يندرج ضمن استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل يُرصد لها التمويل الكافي. ولا تستفيد النساء من البنى التحتية كما يستفيد منها الرجال، وقد يتعرضن لأنواع مختلفة من المخاطر. ومع أن البنى التحتية للاتصالات السلوكية واللاسلكية شهدت طفرة خلال العقود الماضية، فقد كان النمو في استغلال واستخدام الإنترنت متفاوتا. ولم تتواصل الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت فحسب بل إنها ازدادت اتساعا من ١١ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٦، وهكذا حُرمت أعداد كبيرة من النساء من الحق في الحصول على المعلومات^(٤٨). وعلى الصعيد العالمي، كانت ٢٣ في المائة من المدارس تفتقر إلى خدمات الصرف الصحي في عام ٢٠١٦، وكان لدى أكثر من نصف المدارس بقليل مرافق نظافة صحية بسيطة^(٤٩). ويؤثر هذا النقص أكثر على المراهقات اللائي كثيرا ما يجدن صعوبة في الاعتناء بنظافتهن الصحية أثناء الطمث في المدارس. وفي عام ٢٠١٥، كان ٢,١ بليون شخص يفتقرون إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب من نظم إمداد آمنة. وتحمل النساء والفتيات مسؤولية جمع المياه في ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية التي لا يمكنها الحصول على المياه في المباني^(١١).

(٤٧) ILO, *Care Work and Care Jobs for the Future of Decent Work* (Geneva, 2018)

(٤٨) International Telecommunications Union, "ICT facts and figures 2016", June 2016

(٤٩) WHO and UNICEF, *Drinking Water, Sanitation and Hygiene in Schools: Global Baseline Report 2018* (New York, 2018)

٣٦ - وسيطلب سد هذه الثغرات زيادة كبير في الموارد وتوزيعها بشكل أفضل. إلا أنه في أنحاء كثيرة من العالم، انخفضت النفقات العامة على البنى التحتية، وحاليا أصبحت الاستثمارات المخصصة لها دون المطلوب في العالم بأسره^(٥٠). ويمكن تمويل الاستثمار في البنى التحتية وتنفيذه بمشاركة الدول والقطاع الخاص بدرجات متفاوتة. ولكن بدون أنظمة سليمة وحوافز، ليس هناك ما يضمن تدفق الاستثمار إلى المجالات التي تترك فيها أكبر أثر على الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع أن الاستثمار في المياه والصرف الصحي يُعدّ من أكثر الاستثمارات فائدة على حياة النساء والفتيات، إلا أن احتمال أن تُموّل عن طريق القطاع الخاص أو شركات بين القطاعين العام والخاص أقل بكثير من الاستثمارات في البنى التحتية الأخرى، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية أو الطاقة أو النقل^(٥١). وتحديدا، في المجالات التي تكون فيها الاستثمارات الرأسمالية الأولية ضخمة واحتمال استرداد التكاليف ضئيلا، من المرجح أن يظل التمويل من القطاع الخاص محدودا وأن يظل تمويل القطاع العام وقيادته ضروريين.

٣٧ - ويكتسي الاستثمار المراعي للمنظور الجنساني في البنى التحتية الحضرية أهمية حاسمة لجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة ومستدامة. غير أنه نادرا ما تكون الفضاءات الحضرية ونظم النقل فيها مصمّمة بشكل يأخذ تنقل المرأة في الاعتبار. ورغم محدودية البيانات المصنّفة حسب نوع الجنس، تبين الدراسات أن النساء يعتمدن أكثر من الرجال على المشي وعلى وسائل النقل العام^(٥٢). وبدلا من التركيز على أشكال النقل العام وأشكال النقل بأجرة التي تستخدمها المرأة أكثر من غيرها من أشكال النقل، يركّز الاستثمار في البنى التحتية للنقل على الطرق والطرق السريعة والجسور التي تُستخدم فيها وسائل النقل الخاصة التي تعمل بمحركات، والتي عادة ما تكون في متناول الرجال أكثر من النساء كما أنها أقل استدامة. كما أن نظم النقل العام كثيرا ما تُصمّم لخدمة أنماط التنقل الدوري التي هي أكثر شيوعا بين الرجال، مما يجعل التركيز على ربط أطراف المدن وضواحيها بالمركز أثناء ساعات الذروة. بينما تميل النساء إلى القيام بتحركات لعدة أغراض في نطاق الأحياء الواقعة في أطراف المدن حيث يقمن في نفس الوقت بمهام مدرة للدخل ومهام منزلية تشمل إيصال الأطفال إلى المدارس أو شراء المستلزمات المعيشية للأسرة. وتجعل محطات النقل المعزولة أو التي تفتقر للإضاءة الكافية والمنصات التي يتعذر على ذوي الاحتياجات الخاصة الوصول إليها واكتظاظ عربات النقل القيام بتلك المهام أكثر تعقيدا كما تعرّض النساء والفتيات للتحرش والاعتداء.

٣٨ - ويشهد قطاع الطاقة تحولات سريعة لأن تغير المناخ يحفّز البلدان على الحد من الانبعاثات، وعلى اعتماد تكنولوجيات ذكية مناخيا وعلى تحقيق قفزة نوعية نحو استخدام موارد الطاقة المتجددة. وأصبحت النظم الصغيرة الحجم وغير الموصولة بالشبكة الكهربائية والنظم الفرعية لتوليد الطاقة التي تسخر الطاقة المستمدة من الشمس والرياح ومن الموارد المائية والكتلة الأحيائية تضطلع بدور متزايد الأهمية في توفير الطاقة في المناطق التي تفتقر لها، ولا سيما في المناطق النائية من أفريقيا الواقعة جنوب

Trade and Development Report 2018: Power, Platforms and The Free Trade Delusion (United Nations publication, Sales No. E.18.II.D.7) (٥٠)

Trade and Development Report 2015. Making the International Financial Architecture Work for Development (United Nations publication, Sales No. E.15.II.D.4) (٥١)

Tanu Uteng, "Addressing the interlinkages between gender and transport in developing economies", expert paper prepared for the UN-Women expert group meeting, New York, 2018 (٥٢)

الصحراء الكبرى وآسيا حيث كثيرا ما تكون تكاليف توسيع تغطية الشبكة الكهربائية والإمدادات اللوجستية اللازمة لذلك مكلفة للغاية^(٥٣). وقد خلصت عدة دراسات إلى أن مشاركة المرأة في الحوكمة وفي اللجان التقنية منذ مرحلة التصميم في غاية الأهمية لنجاح عمل النظم الفرعية لتوليد الطاقة، مثل الشبكات المصغرة^(٥٤). بيد أن أطر تخطيط الطاقة لا تزال غير مراعية للاعتبارات الجنسانية إلى حد كبير حيث اتضح أن ثلث الأطر الوطنية للطاقة التي تم استعراضها في عام ٢٠١٧ والبالغ عددها ١٩٢ إطارا فقط يُعتبر مراعيًا للاعتبارات الجنسانية^(٥٥).

٣٩ - ويتضح من البيانات المتاحة أن لتوفير الكهرباء أثر إيجابي على رفاه المرأة وعلى نشاطها الاقتصادي. فهو يقلص الوقت الذي يستغرقه جمع الوقود، ويمكن من استخدام الأجهزة المنزلية، وهكذا يخفف ويرفع مستوى إنتاجية الأعمال المنزلية التي تقوم بها المرأة^(٥٦). وبفضل الإضاءة، تسمح الطاقة الكهربائية بتمديد ساعات اليقظة مما يمكن النساء في كثير من الأحيان من تخصيص وقت إضافي للقيام بأنشطة مدرة للدخل، مثل إنتاج سلع منزلية للبيع. وإتاحة جني هذه الفوائد، يجب على مشاريع الإمداد بالكهرباء أن تتجاوز أبعد الحدود لضمان توصيل الأسر المعيشية الفقيرة في القرى المزودة بالكهرباء بالشبكة الكهربائية وعدم تحميلها تكاليف تفوق طاقتها مقابل توصيلها بالشبكة أو فرض رسوم استخدام باهظة^(٥٧). ويكسب مستوى إمدادات الكهرباء وموثوقيتها أهمية أيضا وينطبق ذلك أيضا على المسائل المتعلقة بالسلامة. ويمكن أن يؤدي استخدام الأجهزة المنزلية ذات الاستهلاك المتوسط من الكهرباء، مثل الخلطات ومضخات المياه، إلى تقليص كبير في عبء بعض الأعمال المضيئة والتي تستغرق وقتا طويلا التي تقوم بها المرأة.

٤٠ - ويمثل قطاع الطاقة المتجددة أيضا مصدرا متزايدا لفرص العمل. ففي عام ٢٠١٧، ارتفعت العمالة في قطاع الطاقة المتجددة على الصعيد العالمي بنسبة ٥,٣ في المائة ليصل عدد فرص العمل في هذا القطاع إلى ١٠,٣ ملايين^(٥٨). ورغم ندرة الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس الموثوقة، يبدو أن القطاع الفرعي للطاقة المتجددة يوفر فرص عمل أفضل قليلا للمرأة من قطاع الطاقة عموما. وبشكل خاص، أتاح انتشار استخدام النظم الصغيرة الحجم وغير الموصولة بالشبكة فرصا هامة أمام النساء للعمل في مجال البحث والبيع بالتجزئة والتركيب وأعمال الصيانة ومباشرة الأعمال الحرة^(٥٩). غير أن التقديرات تشير إلى أن النساء يشغلن نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٤ في المائة فقط من فرص العمل المتاحة في مجال

Energy Sector Management Assistance Program (ESMAP), World Bank, "Integrating gender considerations into energy operations", Energy Sector Management Assistance Program Knowledge Series 014/13 (Washington, D.C., 2013).

Harold Wilhite, "Gender implications of energy use and energy access", Energy and Economic Growth (٥٤) .Applied Research Programme State-of-Knowledge Paper Series, 10 December 2017

International Union for Conservation of Nature and others, "Energizing equality: the importance of (٥٥) .integrating gender equality principles in national energy policies and frameworks", September 2017

Asian Development Bank (ADB), *Balancing the Burden? Desk Review of Women's Time Poverty and (٥٦) .Infrastructure in Asia and the Pacific* (Mandaluyong City, Philippines, 2015)

.ADB, *Gender Tool Kit: Energy—Going beyond the Meter* (Mandaluyong City, Philippines, 2012) (٥٧)

International Renewable Energy Association, *Renewable Energy and Jobs: Annual Review 2018 (٥٨) .(Abu Dhabi, 2018)*

الطاقة المتجددة^(٥٩)، ولهذا يجب بذل مزيد من الجهود لإزالة الحواجز الاجتماعية والمؤسسية التي تحول دون حصول المرأة على فرص العمل "غير التقليدية"، ولا سيما في مجال مشاريع الطاقة المتجددة المتوسطة والكبيرة الحجم المتصلة بالشبكة. ويمكن أن تشمل هذه الجهود اتباع سياسة تمييز إيجابي، والتوجيه والإرشاد، وتنظيم دورات تدريب داخلي، ومساعدة المرأة على الانتقال من مقاعد الدراسة إلى سوق العمل.

٤١ - وعملاً بمبدأ خطة عام ٢٠٣٠ الهادف إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب، ينبغي أن يتبع الاستثمار في البنى التحتية المستدامة نهجاً يقوم على "فعل الخير" (جني فوائد مشتركة) وعلى "عدم إلحاق أي ضرر" (إدارة المخاطر)^(٦٠). فمشاريع البنية التحتية الضخمة، مثل محطات الطاقة الكهرومائية أو إنتاج الوقود الحيوي، قد تؤدي إلى موجات نزوح ومصادرة للأراضي وإلى انعدام الأمن الغذائي مما يخلّف تبعات سلبية على النساء والفتيات^(٦١). ولذلك، من الأهمية بمكان تعزيز الإفصاح عن المعلومات وإجراء مشاورات وإشراك المعنيين بالأمر وإقامة آليات للمساءلة من أجل تقييم المخاطر وإدارتها بفعالية، بما في ذلك المخاطر المتميزة بحسب نوع الجنس الناجمة عن مشاريع البنى التحتية^(٦٢). وينبغي إجراء تقييم للأثار البيئية والجنسانية وللآثار على حقوق الإنسان لهذه الاستثمارات بصورة منهجية، ويجب الاستماع إلى أصوات الأفراد المتضررين والمجتمعات المحلية والمنظمات المتضررة أثناء هذه العمليات.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٢ - يمكن لنظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة المصممة بشكل جيد والمتكاملة أن تعطي دفعا للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وللتنمية المستدامة من خلال تعزيز القدرات البشرية والتماسك الاجتماعي والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. ومن أجل تعظيم الإمكانيات الإنتاجية لنظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة، من الضروري أن تقتنر بسياسات اقتصاد كلي تعزز خلق فرص العمل وموارد العيش. ولذلك، ينبغي اعتبار الموارد المخصصة لهذه المجالات استثمارات ذات فوائد في الأجلين القصير والطويل لأنها تساعد المجتمعات والاقتصادات على ضمان مستقبل أكثر ازدهارا وسلاما واستدامة وعلى تسريع وتيرة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو مراعي للمنظور الجنساني. وللقيام بهذا الدور، يجب أن تهدف هذه الاستثمارات إلى منع التمييز والعنف والقضاء عليهما، وتعزيز قدرات النساء والفتيات، وتيسير حصول المرأة على فرص عمل لائق، ورفع المستوى الإنتاجي للأعمال بأجر وبدون أجر التي تقوم بها المرأة، بما في ذلك من خلال

Paloma Marcos and others, "Gender and renewable energy: wind, solar, geothermal and hydroelectric energy", November 2014.

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) and Heinrich Böll Foundation, *The Other Infrastructure Gap: Sustainability. Human Rights and Environmental Perspectives. Executive Summary*. (Geneva and Berlin, 2018)

.United Nations Environment Programme, *Global Gender and Environment Outlook 2016* (Nairobi, 2016) (٦١)

الاستفادة بشكل تام من التكنولوجيا المتاحة. ولجني هذه الفوائد يتحتم اتباع نهج يقوم على احترام حقوق الإنسان ومراعاة المنظور الجنساني.

٤٣ - ولكي يتسنى تعزيز نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، قد ترغب اللجنة في حث الحكومات وسائر أصحاب المصلحة على اتخاذ الإجراءات المبينة أدناه.

تعزيز البيئة المعيارية والقانونية والمؤسسية

(أ) اتخاذ إجراءات من أجل التنفيذ التام للتعهدات والالتزامات القائمة المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وضمان تمتعهن بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة مع الرجل، وذلك بهدف تحسين معيشتهن وموارد كسبهن ورفاههن؛

(ب) تكريس الحق في الحماية الاجتماعية في الأطر القانونية الوطنية، ودعمه باستراتيجيات وخطط عمل وطنية تكون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صميمها؛

(ج) اعتماد نهج يقوم على احترام حقوق الإنسان ومراعاة المنظور الجنساني عند تصميم نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة ورصد ميزانيات لها وتنفيذها ورصدها وتقييمها، وضمان إتاحتها، وإمكانية الحصول عليها والوصول إليها، وكفائتها، ومقبوليتها، وجودة نوعيتها؛

(د) إقامة وتعزيز التنسيق بين مختلف قطاعات ومستويات الحكومة مع الجهات المقدمة للخدمات التي تستهدف الريح والتي لا تستهدف الريح من القطاع الخاص من أجل تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة بشكل متكامل ومراعٍ للمنظور الجنساني؛

(هـ) تعزيز قدرات الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين والموارد المالية المتاحة لها لكي يتسنى لها دعم ورصد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مراحل تصميم وتوفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة؛

(و) ضمان حصول النساء والفتيات اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتقاطعة من التمييز على الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة على قدم المساواة مع الرجال والفتيان من أجل القضاء على الفقر والحد من أشكال عدم المساواة؛

(ز) الاستثمار في الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة لدعم إنتاجية عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وجدواه الاقتصادية؛

(ح) ضمان تكافؤ الفرص المتاحة أمام المرأة للحصول على عمل لائق في قطاع الخدمات العامة والبنى التحتية واتخاذ تدابير لتقليص الفجوات في الأجور بين الجنسين، وتعزيز قدرتها على التفاوض الجماعي، وتمكين المرأة من التقدم في مسارها الوظيفي؛

تدارك الفجوات بين الجنسين والتصدي للتحيز الجنساني في مجال الحماية الاجتماعية

(ط) إجراء تقييمات في سياقات محددة للمخاطر المتميزة بحسب نوع الجنس خلال جميع مراحل الحياة ولتقاطع هذه المخاطر مع أشكال أخرى من التمييز لكي تسترشد بها عملية وضع وتنفيذ نظم الحماية الاجتماعية؛

(ي) العمل على تمتع الجميع بنظم حماية اجتماعية تراعي المنظور الجنساني، بما في ذلك حدودها الدنيا، وتضمن تأمين دخل للمرأة خلال مختلف مراحل حياتها؛

(ك) توفير نظم حماية اجتماعية شاملة لجميع النساء، ولا سيما النساء العاملات في القطاع غير الرسمي، والقيام تدريجياً بتحسين الاستحقاقات لتكون كافية؛

(ل) الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وتقديرها بضمان حصول مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر على الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التغطية الصحية والمعاشات التقاعدية؛

(م) ضمان إمكانية حصول جميع العاملات على حماية الأمومة وفقاً لاتفاقية حماية الأمومة، ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣) الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والترويج لتقاسم المسؤوليات على قدم المساواة بين الجنسين من خلال توسيع نطاق تغطية إجازة الوالدين مما يشجع الآباء على المشاركة في تنشئة الأطفال؛

(ن) التصدي لاستبعاد ووصم النساء اللاتي يواجهن أشكالاً متعددة ومتشابكة من التمييز بتفادي الاعتماد الضيق على الموارد لتحديد الأهلية للحصول على الاستحقاقات واختيار تغطية أشمل؛

(س) تقييم الحاجة لفرض شروط، وإن وجدت هذه الشروط، ضمان ألا يؤدي عدم الامتثال إلى اتخاذ تدابير عقابية تستبعد النساء والفتيات المهمشات بالفعل؛

تغيير الخدمات العامة لأغراض تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

(ع) زيادة الاستثمارات من أجل إتاحة المزيد من خدمات الرعاية العامة والخدمات المنسقة المشتركة بين عدة قطاعات لفائدة النساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف؛

(ف) تحديد وإزالة الحواجز المالية وغير المالية التي تعرقل إمكانية حصول النساء والفتيات على الخدمات العامة، مثل طول المسافات المادية ووسائل النقل، ونقص المعلومات والافتقار لسلطة اتخاذ القرار، والوصم والتمييز؛

(ص) ضمان أن تكون الخدمات العامة ذات نوعية ملائمة ومراعية للمنظور الجنساني، وملائمة للسن ولاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومناسبة ثقافياً، ومتاحة مادياً للمسنات والنساء ذوات الإعاقة، وأن تُقدّم في بيئة تخلو من العنف والوصم والتحرش الجنسي؛

(ق) ضمان يُسر تكلفة خدمات الرعاية الصحية المتاحة من خلال التغطية الصحية الشاملة التي تتيح إمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية والحقوق الجنسية والإنجابية خلال جميع مراحل الحياة؛

(ر) استخدام مناهج تعليمية مراعية للمنظور الجنساني من أجل تحسين نوعية الخدمات التعليمية، والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية، وتغيير العلاقات القائمة على عدم تكافؤ القوى؛

(ش) تحسين معايير تشغيل المرأة العاملة في الخطوط الأمامية في قطاعات الصحة والتعليم وخدمات الرعاية، وتعزيز الاعتراف بأكثر الفئات ضعفاً وحمايتها، مثل العاملين في مجال الصحة المجتمعية؛

استفادة النساء والفتيات من الاستثمارات في البنى التحتية

(ت) إعطاء الأولوية للاستثمارات في البنى التحتية المستدامة بيئياً والقادرة على مقاومة تغير المناخ، بما في ذلك في مجال التكنولوجيا والاتصالات السلكية واللاسلكية الرقمية، بحيث تعزز صحة المرأة ورفاهها ومواردها وقدرتها الإنتاجية، وتتيح فرص عمل للنساء في القطاعات غير التقليدية؛

(ث) إجراء تقييمات منهجية وشفافة للآثار البيئية والجنسانية والآثار على حقوق الإنسان لمشاريع البنى التحتية وذلك بمشاركة النساء والفتيات في المجتمعات المحلية المتأثرة بهذه المشاريع؛

(خ) ضمان توافر مياه نظيفة ومرافق صرف صحي آمنة للنساء والفتيات، بما في ذلك للاعتناء بنظافتهن الصحية أثناء الطمث في المنازل والمدارس والعيادات، ومراكز النقل، ومخيمات اللاجئين، والمكاتب الحكومية، ومواقع العمل وغيرها من الأماكن العامة؛

(ذ) كفالة حصول الأسر المعيشية على الكهرباء عن طريق النظم الموصولة وغير الموصولة بالشبكة الكهربائية التي تدعم تعدد أدوار المرأة واحتياجاتها المعيشية تحديداً؛

(ض) كفالة أن يتيح تنفيذ نظم الطاقة المجتمعية، مثل الشبكات المصغرة، تقديم دعم وحوافز محددة الأهداف من أجل تشجيع مشاركة المرأة واضطلاعها بدورها قيادي بوصفها من المستعملين والمنتجين؛

(أ أ) كفالة أن تكون سياسات النقل الحضري ومخططاته مراعية للمنظور الجنساني ولذوي الاحتياجات الخاصة، وأن تراعي الأدوار المتعددة التي تضطلع بها المرأة في العمل وأثناء تقديم الرعاية، وأن تحمي سلامتها وتعزز قدرتها على التنقل وتمكينها الاقتصادي؛

تعبئة الموارد وتعزيز المساءلة وتحسين البيانات

(ب ب) الامتناع عن تخفيض ميزانيات نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة التي تعود بالفائدة على النساء والفتيات، في سياق تدابير التقشف؛

(ج ج) زيادة حجم الاستثمارات المخصصة لتعميم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الجيدة النوعية والبنى التحتية المستدامة المراعية للمنظور الجنساني عن طريق تعبئة الموارد المحلية، بما في ذلك باتخاذ تدابير ضريبية وتدابير متعلقة بالميزانية تكون تدريجية ومراعية للمنظور الجنساني؛

- (د) تعزيز التعاون الدولي والوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وضمان أن يكون الهدف من استثمارات هذه المساعدة في مجال الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة هو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات؛
- (هـ) تقييم التكاليف والفوائد المرتبطة بمشاركة القطاع الخاص في نظم الحماية الاجتماعية، وتقديم الخدمات العامة، وتطوير البنى التحتية ومساءلة مقدمي الخدمات من القطاع الخاص عن تعزيز المساواة بين الجنسين عن وتمكين جميع النساء والفتيات؛
- (و) تشجيع المشاركة الكاملة والمتكافئة للنساء والمنظمات النسائية وتوليها دورا قياديا في الحوارات المتعلقة بالسياسات وفي اتخاذ القرارات المتعلقة بنظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة؛
- (ز) إنشاء وتعزيز آليات للمساءلة تكون مراعية للمنظور الجنساني، مثل آليات التدقيق في المساواة بين الجنسين، وإشراك المستفيدين والمستعملين في تقييم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة ومشاريع البنى التحتية؛
- (ح) تحسين جمع واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والدخل والموقع، بشأن الحصول على ما يكفي من استحقاقات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك بدل رعاية الأطفال والمعاشات التقاعدية وبدل العجز واستحقاقات البطالة؛
- (ط) تعزيز جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن والدخل والموقع، عن استخدام الوقت وعن العنف ضد النساء والفتيات، واستخدام هذه البيانات لتوجيه السياسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية؛
- (ي) كتتمة لعمليات التقييم الكمي للأثر، إجراء دراسات نوعية عن تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية والخدمات العامة والبنى التحتية المستدامة من أجل الكشف عن الآثار السلبية على النساء والفتيات.
- ٤٤ - قد ترغب اللجنة في أن تدعو منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، إلى التعاون من أجل دعم الدول الأعضاء على تنفيذ وقياس ورصد التوصيات السالفة الذكر على جميع المستويات.